شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أفتونا يرحمكم الله

بعد هذه المقدمة سأعرض نص وثيقة رسمية صادرة من إحدى مديريات التربية في المحافظات. أرجو ان تكونوا حليمين معي لكي تقرؤوا الوثيقة ثم التعليق عليها الذي سيتضمن مفاجأة تنطوي على مفارقة ، فصبركم عليّ وانتم تقرؤون الوثيقة حتى تكتشفوا المفاجأة والمفارقة.

الوثيقة تقول:

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للتربية في محافظة .....
القسم: مكتب المدير العام
العدد:٥٢١٣٤
التاريخ:٢٠٠١/١١/٢٨
الى/ إدارات المدارس في المحافظة كافة
م/ .....(مناسبة معينة)
نهديكم أطيب تحياتنا ...
يرجى حضور جميع أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية في مدارسكم في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠١/١٢/١ للمشاركة في .....(المناسبة المعينة) الذي سينطلق من بناية اعدادية ... للبنين ويكون الحضور إلزاميا ومن ضمن الواجب الرسمي مع التقدير.
فلان بن فلان بن فلان
المدير العام وكالة

نسخة منه الى:
(سبع جهات آخرها: أقسام المديرية كافة لتبليغ الموظفين بالحضور للمشاركة)

لا بد من ان كثيرين تساؤلوا: وما الجديد؟ فهذه كانت ممارسة روتينية في عهد النظام السابق (باعتبار ان تاريخ الوثيقة يعود الى العام ٢٠٠١، ففي كل ما كان يسمى مناسبات قومية ووطنية، وبينها ما يخص صدام حسين شخصيا، كانت دوائر الدولة تقسر موظفيها والمدارس ترغم طلبتها على المشاركة في الاحتفالات المعدة سلفاً، وهي ممارسة كانت مكروهة للغاية لأنها بالذات قسرية، والقسر لا ينجب غير الكراهية.

يؤسفني أن ابلغكم بأنني تلاعبت في الوثيقة، فعمرها الحقيقي اقل بعشر سنوات مما جاء في أعلاه، فتاريخها هو ٢٠١١/١١/٢٨، والمناسبة بالطبع لا تخص النظام السابق وانما هي (موكب عزاء التربية) لمناسبة واقعة الطف في يوم عاشوراء.

في طفولتنا وشبابنا كنا نقبل على مواكب العزاء الحسينية من دون طلب أو أمر من أب أو أم أو أخ أكبر أو إدارة مدرسة أو إمام جامع .. هكذا كنا نذهب مع الآخرين، نشارك برغبة وحماسة.

حتى اليوم الذي اطلعت فيه على الوثيقة أعلاه لم يخطر في بالي أبداً انه سيأتي يوم يُساق فيه الناس الى موكب عزاء حسيني قسراً بفرمانات إدارية تشبه أوامر دوائر نظام صدام للاحتفال بعيد الميلاد المزعوم للدكتاتور وسائر المناسبات المسماة قومية ووطنية.

أليس إجحافاً وجوراً في حق الحسين وذكرى مأثرته البطولية أن تكون المشاركة في مواكب عزائه إرغامية على طريقة المشاركة في مناسبات صدام حسين؟

أفتونا يرحمكم الله!

الثأرات تغزو شمال بابل.. والجنابات يفقدون ٦٠٠ شخص

هلال القاعدة ترك آثاراً سلبية.. والداخلية: الأوضاع تحت السيطرة

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

لم يكتف تنظيم القاعدة بعملياته المسلحة التي خلفت خسائر فادحة في أرواح المدنيين بسبب هيمنته سنوات الاحتقان الطائفي على مناطق اعتبرها ولايات له تحت لواء ما يسمى بدولة العراق الإسلامية، بل خلف وراءه ثأرات بين عوائل تلك المناطق امتد اثرها حتى الوقت الحالي لاسيما في مناطق شمال بابل، اذ يحذر مسؤولون محليون في المحافظة من استمرارها نتيجة الصفة العشائرية لتلك المناطق، ولعل قبيلة الجنابات اكبر الخاسرين، بحصولها على حصة الاسد من تلك العمليات اذ سقط وفق احصائية لمجلس محافظة بابل قرابة الـ ٦٠٠ شخص من أبنائها.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في محافظة بابل حيدر جابر في تصريح خص به (المدى)، امس "تركت حواضن القاعدة في مناطق شمال بابل آثارا سلبية على المواطنين في المدينة وبالتالي زادت عمليات الثأر التي تعد جرائم جنائية بطابع إرهابي".

مجلس محافظة بابل.. (أرشيف)

واردف جابر "الهلال الذي تشكله مدن؛ جبلة ومويلحة، والحصوة، والبحيرات، والاسكندرية. بات اليوم مسرحا لعمليات الثأر بين العشائر نظرا لوجود احد ابنائها في التنظيمات الإرهابية"، متابعا "في ناحية الجرف حيث تقطن عشيرة واحدة، الجنابات، خسرت وحدها منذ ٢٠٠٦ حتى اللحظة قرابة الـ ٦٠٠ قتيل بسبب عمليات الثأر".

وانتقد رئيس اللجنة الأمنية هذه الحالة وقال "من الصحيح ان يكون المستهدف ارهابيا،لكن القانون يجب ان يأخذ مجراه، وبما ان المنطقة ذات طابع عشائري فمن الصعوبة ان يسيطر القانون عليها بشكل محكم حتى لو تم اللجوء الى القضاء فإن السكان لن يهدأ لهم بال الا باللجوء الى العادات العشائرية".

ولم يعط جابر احصائية عن عدد القتلى بسبب عمليات الثأر في تلك المناطق، غير انه أكد "لا يمر شهر الا وتشهد هذه المنطقة جريمة قتل تحت ذريعة الثأر".

وزارة الداخلية وبالرغم من اقرارها بوجود مثل هكذا حالات للثأر في مناطق شمال بابل لكنها قللت من اهميتها، واكدت انها عمليات قليلة جدا.

وافاد وكيل الوزارة لشؤون الاسناد الفريق احمد الخفاجي في تصريح لـ(المدى)، امس بـ"وجود حالات ثأر في مناطق شمال بابل"، مستدركا بالقول "انها في حدود المعقول ولم تشكل حتى الان ظاهرة خطيرة حتى يمكن متابعتها وتبيان مسبباتها".

واستغرب الخفاجي الارقام التي ادلى بها رئيس اللجنة الامنية في محافظة بابل عن عشائر الجنابات، وقال "لا نملك في وزارة الداخلية هكذا احصائيات وبالتالي ليس لدينا تعليق عليها نحن نعتمد على الادلة المنطقية الواقعية لا الحديث امام وسائل الاعلام حسب".

وخلص وكيل وزارة الداخلية بالقول "ان الاوضاع في تلك المناطق بصورة عامة هادئة وقواتنا اثبتت قدرتها في مسك الملف الامني".

وكان النائب عن قائمة الائتلاف الوطني في بابل علي شبر قد ذكر امس "ان تنظيم القاعدة يحاول السيطرة مرة اخرى على منطقة شمالي بابل.

واوضح شبر في تصريحات صحفية ان تنظيم القاعدة يحاول ذلك من خلال العمليات الارهابية المتفرقة ولكون المنطقة مهمة من الناحية الستراتيجية من جهة ولصعوبة السيطرة عليها كونها واسعة مترامية الاطراف.

واضاف "ان عدم تعيين وزراء امنيين حتى الآن انعكس بصورة سلبية على اداء الدوائر الامنية بالمحافظة وبالتالي منح الإرهابيين فرصة للعمل مرة اخرى.

وشدد على "ان الأيام المقبلة التي ستشهد نهاية الوجود الأميركي في العراق ستكون ذات طبيعة حساسة في عودة نشاط تنظيم القاعدة مرة اخرى".

السلم والتضامن يحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان

□ بغداد/ المدى

تحتفل شعوب الأرض ومنها شعبنا العراقي بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من كانون الأول من عام ١٩٤٨، لقد كان الإعلان تتويجاً لكفاح الشعوب للانعتاق والخلاص من الحروب المدمرة واشكال التمييز العرقي والديني وغياب العدل الاجتماعي لقد شهد العالم في بداية القرن الماضي،خاصة بعد الحرب العالمية الأولى إعادة تقسيم العالم بالشكل الذي يحقق للدول المنتصرة حقوقاً إضافية وكان من نتيجة ذلك ظهور نزاعات عرقية في مناطق متعددة من العالم اضطرت على اثرها المنظمات الدولية الى ايجاد حلول في اطار الاتفاقيات الثنائية بين البلدان تلزمها احترام الاقليات العرقية والحفاظ على حقوقها اينما وجدت ولم تستطع الاتفاقيات الدولية ان تعالج المشاكل والظروف الانسانية للتجمعات العرقية الصغيرة اضافة الى تفاقم اشكال التمايزات العرقية والدينية والمذهبية والتمييز ضد النساء وفقدان العدل الاجتماعي. وبهذه المناسبة اقام المجلس العراقي للسلم والتضامن وبمشاركة منظمات حقوق الانسان (الجمعية العراقية لحقوق الانسان – منظمة حقوق الانسان والديمقراطية – الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان – منظمة حمورابي لحقوق الانسان) احتفالية بمناسبة مرور (٦٣) عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان .وإذ أشار المحتفلون للمضامين الإنسانية الكبرى لوثيقة حقوق الإنسان والعهود والصكوك الدولية ذات الصلة لما لها من تأثير حيوي على الشعوب وخصوصا التي مازالت تواجه ظلم السلطات الدكتاتورية والاستبدادية ، فإنهم اشاروا ايضا الى المنجز المحدود لحقوق الانسان في العراق والذي ما زال أمامه الكثير من العمل الجدي (الحكومي وغير الحكومي) كي يتطابق مع المعايير التي نصت عليها الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية . كما نبه المجتمعون لعدة مظاهر تعد من قبيل الانتهاكات خصوصا في مجال الحريات وحقوق الأقليات وحق العيش والعمل ومساواة المرأة وتمكينها وحقوق الطفل.وبعد مداخلات الناشطين والناشطات في مجال المراقبة والمدافعة عن حقوق الانسان صدر البيان المرفق فضلا عن بيان المجلس العراقي للسلم والتضامن بمناسبة هذا اليوم الدولي.

جانب من الندوة

اللجنة القانونية تقترب من إقرار العفو العام

□ بغداد/ المدى

ذكر التيار الصدري، امس، أن قانون العفو العام سيشهد القراءة الثانية بعد موافقة ممثلي الكتل السياسية، مشيرا إلى أن القانون سيشمل كل العراقيين باستثناء من تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي والمتورطين بالعمليات "الإرهابية" والمشمولين بقوانين النزاهة وسرقة المال العام.

وقال رئيس كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري بهاء الاعرجي في بيان صدر، امس وتلقت (المدى) نسخة منه، إن "قانون العفو العام سيشهد القراءة الثانية خلال الأيام القادمة بعد موافقة ممثلي الكتل السياسية داخل اللجنة القانونية ووضعهم الخطوط النهائية للقانون"، مؤكدا أن "هناك قناعات لكثير من الكتل السياسية بضرورة خروج هذا القانون لمرحلة ما بعد انسحاب القوات المحتلة". وأضاف الأعرجي أن "قانون العفو العام يشمل كل العراقيين باستثناء من تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي"، مشيرا إلى أن "القانون يستثني أيضا من قام بالعمليات الإرهابية والمشمولين بقوانين النزاهة وسرقة الأموال العامة وكل من ينتمي لمنظمات إرهابية". وكان مجلس النواب العراقي قد صوت خلال جلسته الحادية والعشرين، التي عقدت في الرابع عشر من آب الماضي، بأغلبية الحضور وبشكل مبدئي على قانون العفو العام.

لاقى قانون العفو العام ردود فعل متباينة حيث وصفه ائتلاف دولة القانون، في (٣ أيلول ٢٠١١)، بصيغته الحالية بـ"السيئ" وأنه يحوي الكثير من الثغرات، وأكد أنه سيقدم تعديلات على القانون، فيما أكد التيار الصدري، رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام، مستغرباً موقف القائمة العراقية من مشروع القانون الذي يطالب بوضع تعديلات على مسودته. وأكدت القائمة العراقية في، (٢ أيلول ٢٠١١)، في بيان لها، أنها ستقدم مقترحاتها وتعديلاتها على مسودة قانون العفو العام الذي سيناقشه البرلمان العراقي قريبا لضمان "العدالة" في شمول مستحقيه والجانب الإنساني في تنفيذه، مشيرة إلى أن القانون يتضمن ثغرات كبيرة لا بد من تلافيها كما يتطلب إضافات جديدة ومقترحات.

بهاء الاعرجي

فيما حذر وزير العدل حسن الشمري، في (٢ أيلول ٢٠١١)، من تمرير قانون العفو العام في البرلمان بسبب وجود بعض الثغرات في مسودته، وفي حين أكد أن الكثير من الإرهابيين سيطلق سراحهم في حال تمريره، وأشار إلى أن وزارة العدل قدمت ١١ مقترحا لمجلس النواب لتعديل مسودة القانون.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب. كما يؤكد القانون انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه أو مدانين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

النجيفي: أطراف سياسية تعرقل البرلمان.. والثقة لا تزال هشة

التحالف الوطني يتهم العراقية بالتقصير ومجلس النواب يتسلّم مشروع النفط والغاز

□ بغداد/ خاص- المدى

في وقت تشهد العملية السياسية منعطفات وخلافات على بعض القضايا العالقة، لا نهاية لها يسعى قادة الكتل والسياسيون إلى لملمة الأوضاع في ظل وجود ملفات مهمة تتطلب منهم إبداء مواقفهم لجميع الملفات، وكان رئيس مجلس النواب قد اخذ دوره بعقده مؤتمرا صحفيا داخل البرلمان.

النجيفي لم يتحدث انما استمع الى اسئلة من الصحفيين، وكانت اهم المحاور التي ناقشها تواجد البعثة الدبلوماسية للسفارة الامريكية التي قدرت بنحو ١٥ الف موظف وزيارة رئيس الوزراء الى واشنطن ونتائج التحقيقات من اللجنة المشكلة في تفجير مرآب البرلمان ، و غياب القوانين المهمة على الرغم من تأكيده على ان جلسة يوم الخميس المخصصة للتصويت على القوانين ستشهد ادراج قانون المحكمة الاتحادية ، وعزا رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي ، أسباب تأخير إقرار قانون النفط والغاز إلى الخلافات السياسية بشأن مسودته وقال النجيفي خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان وحضره مراسل (المدى) إن "مسودة قانون النفط والغاز وصلت إلى مجلس النواب للتصويت عليها"، عازيا أسباب تأجيل إقرار القانون حتى الآن إلى "الخلافات السياسية بشأن مسودته"وأضاف أن "البرلمان جاهز لإطلاق القانون للتشريع لكنه بحاجة إلى توافق سياسي وهو ما لم يتحقق حتى الآن".

إن "هناك بعض الجهات تحاول الهيمنة والسيطرة على مجمل القرار السياسي والأمني في البلد وهذا الأمر غير مقبول ولا يتفق مع الدستور ولا مع الشراكة السياسية التي اتفقنا عليها".

وأضاف النجيفي أن "الثقة بين الكتل السياسية ما زالت هشة وهناك رؤى مختلفة لشكل الدولة وتفسير الدستور أدت إلى تأخر التوصل إلى نتائج على ارض الواقع" وفي موضوع الدعوات إلى الحوار أكد النجيفي ان الفترة المقبلة مهمة جدا كونها ستشهد خروج القوات الأميركية من البلد وتسلم السلطة بالكامل من العراقيين وهي فترة تحد"، مؤكدا أن "هذا التحدي يدفع بالجلوس إلى الطاولة المستديرة وبحث كل القضايا للوصول إلى مشتركات توحد المسار وتؤكد أن البلد يسير على الطريق الصحيح"واصفا الاوضاع العراقية بغير المستقرة ، مبينا أن "هناك خلافات سياسية وعدم توازن في بناء الدولة وتقاطع في المنهج المتبع ومدى التزامه بالدستور واحترام القوانين المشرعة من البرلمان"وتابع أن "هناك تقصيرا كبيرا في إدارة الدولة بالشكل الصحيح ونحتاج إلى الاتفاق ونقل هذه الصورة الطيبة إلى الشعب العراقي"، لافتا إلى أن "هناك مبادرات كثيرة أطلقت من السياسيين وآخرها مبادرة مقتدى الصدر ورئيس الجمهورية ونوابه وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي" وعلى الجميع التمسك بتلك المبادرات وجعلها من الاولويات في الفترة المقبلة وبخصوص نتائج التحقيقات التي استهدفت مبنى البرلمان قال إن "اللجنة التحقيقية المشكلة في البرلمان من لجنة الأمن والدفاع مستمرة في تقصي الحقائق بشأن تفجير البرلمان"، مؤكدا أن "الدلائل الأخيرة من التحقيق تشير إلى أن المستهدف هو رئيس المجلس أو أعضاؤه وليس لأية جهة أخرى سواء رئيس الوزراء نوري المالكي أو غيره علاقة بالموضوع"وأضاف النجيفي أن "أعضاء اللجنة طلبوا، الأحد، خلال الاجتماع معهم أسبوعا آخر لجمع كافة المعلومات والدلائل"، مؤكدا أن "البرلمان بانتظار اكتمال نتائج التحقيق لعرضه" بينما انتقد التحالف الوطني المؤتمر الذي عقده رئيس مجلس النواب متهمين رئيس البرلمان بعقد مؤتمرات شخصية لا تمثل السلطة التشريعية ولا حتى القائمة التي ينتمي اليها النجيفي وقال النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي المنضوية داخل التحالف الوطني جميع الكتل داخل البرلمان متفقة على ان إدارة رئاسة البرلمان لم تستطع ان تدرج القوانين المهمة في البرلمان واذا كانت هناك كتلة قد تعرقل ادراج تلك القوانين فأعتقد ان القائمة العراقية التي ينتمي اليها النجيفي هي التي تلعب دورا رئيسيا في عرقلة تلك القوانين ، وتابع الحسناوي لا توجد اي مبررات قانونية لدى هيئة الرئاسة في عدم ادراج القوانين ، وان وجد هناك تقصير في اداء السلطة التشريعية فعلى رئيس البرلمان ان يلوم نفسه قبل النواب.

وكان التحالف الكردستاني قد انتقد جميع الكتل على عدم وجود توافق على مدى الفصلين الماضيين وادراج قوانين غابت عنها التوافقات ، وقالت النائبة عن التحالف الكردستاني نجيبة نجيب " الجميع ملزم في ان تكون السلطة التشريعية تعمل بشكل جيد كون ان العيوب ليس بالقوانين لكن بغياب التفاهم ما بين الكتل الرئيسة وعدم الثقة هو الابرز في عدم تشريق قوانين استراتيجية وحساسة ، وفي سياق آخر اشار النجيفي إلى أن "تعديل الدستور مرهون بتطبيق المادة ١٤٢ والتي نصت على تشكيل لجنة للنظر في التعديلات الدستورية وتقديمها إلى مجلس النواب للاستفتاء عليها"، مبينا أن "اللجنة ثبتت أكثر من ٥٠ تعديلا على الدستور لكنها معلقة حتى الآن وأكد النجيفي على ضرورة "تفعيل عمل اللجنة للنظر في تلك التعديلات خلال هذه الدورة"، لافتا إلى أن "المادة ١٢٦ من الدستور يمكن أن تفعل خلال الدورة البرلمانية الثالثة بعد سنتين من الآن إذا فشل البرلمان الحالي في تعديل الدستور"وتابع النجيفي أن "الشرط الحالي للتعديل يلزم التصويت من قبل مجلس النواب على كل التعديلات دفعة واحدة ليعرض على الاستفتاء الشعبي ويتوجب أن يحصل على ٥٠ + ١ من الشعب العراقي في حال عدم اعتراض ثلاث محافظات"، مشيرا إلى أن "ذلك الامر صعب التحقيق في ظل الخلافات السياسية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون